بسم الله الرحمن الرحيم

نحو رؤية جديدة للعمل الفلسطيني في الخارج: التحديات والمآلات

د. سامي العريان

أستاذ الشؤون العامة ومدير مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية - جامعة صباح الدين زعيم - إسطنبول، تركيا

منذ نشأة الحركة الصهيونية وصعودها في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، كان هدفها الرئيس والمركزي هو جمع أشتات يهود العالم في وطن قومي على غرار الدولة القومية الحديثة في أوروبا. بدأت الحركة الصهيونية في تنظيم نفسها وتنفيذ فعالياتها من خلال أنشطتها داخل الجاليات اليهودية في أوروبا ثم أمريكا. كما أنها مرت بمراحل عديدة وطوّرت مؤسساتها حسب الوضع الجيوبولتيكي الدولي وتفاعل النخبة اليهودية والقوى الاستعمارية معها لاسيما بريطانيا، التي وجدت ضالتها في دعم مشروع استيطاني احلالي وظيفي يمكن أن يكرس لمشروع تقسيم المنطقة العربية والاسلامية والذي يساعد على تقويضها وتطويقها.

قامت الحركة الصهيونية بحشد كامل طاقاتها من خارج فلسطين لقيام هذا المشروع الذي استعانت على قيامه بكل امكاناتها وتحالفاتها مع قوى خارجية، أغلبها قوى استعمارية وعظمى تؤثر تأثيرا مباشرا على الصراعات الإقليمية والنظام الدولي وتفرض ارادتها على شعوب وأنظمة ضعيفة أو مستعمرَة. كما تحالفت الصهيونية أيضا مع شخصيات وقوى محلية محدودة ساعدتها على تحقيق مشروعها اما لجهلها بطبيعة مشروعها وخطورته، أو لمصالح ضيقة ذاتية وآنية على حساب حقوق الشعوب ومستقبلها. ومع تصاعد مكتسبات المشروع الصهيوني المتراكمة في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني في أعقاب الحرب العالمية الأولى وسقوط الخلافة العثمانية التي استمرت في حكم فلسطين لأربعة قرون، قام الشعب الفلسطيني بانتفاضاته المتواصلة والمتعددة للتعبير عن رفضه الكامل لهذا المشروع الاحلالي حيث ناضل وكافح وجاهد وهو تحت نير الاحتلال بكل امكاناته المتواضعة وتحت قيادات محلية ذات خبرة بسيطة وعلاقات دولية محدودة، لنيل استقلاله وايقاف المشروع الصهيوني المتمثل آنذاك بالهجرات غير الشرعية لاحلال يهود العالم مكانهم وسلب حقوقهم وضم أرضهم حتى وصلنا إلى لحظة النكبة الكبرى والتي انتهت بتهجير حوالي 800 ألف فلسطيني من ديارهم ومدنهم وقراهم واحتلال تقريبا 78% من أرض فلسطين التاريخية في لحظة سوداوية مؤلمة ومظلمة. كان تعداد الشعب الفلسطيني وقتها حوالي 1,35 مليون نسمة (في حين كان عدد الصهاينة حوالي نصف هذا العدد)، هُجِّر منهم حوالي 60%، وبقي حوالي 150 ألف فلسطيني في داخل ما يعرف بالخط الأخضر، والباقي تقريبا 400 ألف كانوا في قطاع غزة والضفة الغربية.

كان الصراع مع المشروع الصهيوني في فلسطين ومازال صراعا على الأرض والتاريخ. ولأنه في جوهره مهددا لأمن واستقرار المنطقة، فإنه أيضا صراعا على المستقبل. وحيث أنه يستهدف الانسان الفلسطيني في ذاته، فإنه كذلك صراع وجود وبقاء بالنسبة للفلسطينيين وللشعوب الأخرى التي هي مطمع لتمدد المشروع الصهيوني والفكرة الصهيونية التي لم تقف أطماعها وطموحاتها يوما عند حدود معينة. كانت الأنظمة العربية التي واجهت الكيان الصهيوني عام 1948 أنظمة ضعيفة منقسمة ومرتبطة ارتباطا مباشرا بالمستعمِر وقوى خارجية أخرى كانت تعمل على قيام دولة اسرائيل وتمدها بأسباب الحياة والبقاء. سقطت

NOT FOR DISTRIBUTION OR QUOTATION

هذه الأنظمة والتي كانت ذات طابع ليبرالي محافظ وحلت محلها أنظمة ذات وجهة يسارية أو اشتراكية تدعي الثورية، في حين أن معظمها كانت أنظمة عسكرية ذات طابع شمولي حكمت وسيطرت بشرعية مواجهة الخطر الصهيوني المتنامي.

ولأسباب كثيرة منها ماهو متعلق بطبيعة هذه الأنظمة الشمولية ومنها ما هو متعلق بالحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، سقطت هذه الأنظمة أمام شعوبها بعد الهزيمة المؤلمة والثقيلة عام 1967. ومع عجز الأنظمة العربية على خطوط المواجهة مع العدو بعد هزيمة 67، صعد العمل الوطني الفلسطيني ونشطت فصائله المقاومة في مواجهات مباشرة وجريئة مع العدو الصهيوني. حتى وإن كانت هذه المواجهات لم تؤثر تأثيرا استراتيجيا مباشرا فيما يتعلق بتوازن القوى بين طرفي الصراع، إلا أنها أبقت عليه حياً ومستمرا لرفضها التسليم أوالإنصياع له أو الاعتراف به.

أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار عربي عام 1964 لتكون واجهة العمل السياسي والنضالي الفلسطيني في مواجهة المشروع الصهيوني ولتعطي دورا وطنيا للفلسطينين وترفع كاهل المواجهة عن النظام العربي المنشغل بمشاكله الداخلية وانقساماته الأيديولوجية. استمرت المنظمة تعمل لتحقيق حلم الشعب الفلسطيني باسترجاع أرضه وعودته إلى مدنه وقراه ولكن تحت العباءة العربية ممثلة بجامعة الدول العربية. ولكن بعد هزيمة 1967 استطاعت الفصائل الفلسطينية الفاعلة أن تسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية وتنتزعها من الأنظمة العربية ولتحيي الهوية الفلسطينية وتتبنى المقاوم الفلسطيني في مخيمات اللاجئين والمنافي ضد المشروع الصهيوني والذي غيب عن ساحة الصراع لأكثر من عشرين عاماً. كان ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وقتها يدعو إلى تحرير كامل أرض فلسطين التاريخية وحق العودة لكافة اللاجئين الفلسطينيين من المنافي ولاستعادة حقوقهم وحريتهم واستقلالهم. كان ميثاقاً يعبر أيضا عن طموحات الشعب الفلسطيني بأن يكون جزءاً من أمته العربية في سعيها نحو وحدتها ونهضتها.

مع تخاذل الأنظمة العربية التي تخلت فعليا عن فلسطين والفلسطينيين في أعقاب حرب 1973 بعد فشلها في تحرير الأراضي العربية التي احتلت عام 1967 في سيناء والجولان، بدأ الكيان الصهيوني في حرب لاهوادة فيها في استئصال المقاوم والمناضل الفلسطيني خارج الأرض المحتلة في سجالات متعددة انتهت بتصفية وجودها على أي خط للتماس معه مع خروجها من الأردن عام 1970 ومن لبنان عام 1982. ومع تلاشي خطوط المواجهة المباشرة مع العدو، انتقل العمل النضالي والمقاوم إلى داخل فلسطين مع صعود الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987-1991) التي هزت الكيان الصهيوني لقدرتها على الاستمرار لسنوات عديدة ولابتكاراتها في مواجهته المباشرة بعد عشرين سنة من التدجين، مما جعله يعيد حساباته وتكتيكاته فيما يتعلق بتحقيق أهدافه الاستراتيجية. بعد حرب 1973 غيرت م.ت.ف مفهومها للصراع وأبدت "مرونة" في تقبلها للمشروع الصهيوني وكيانه بدءا ببرنامج النقاط العشر عام 1974، ومن ثم باعتراف جنيف ومؤتمر الجزائر عام 1988، وانتهاءاً باتفاق أوسلو الكارثي عام 1993.

كانت حرب الخليج الأولى وانسحاب العراق من الكويت عام 1991 وانعقاد مؤتمر مدريد واجتماعات واشنطن بين أعوام 1991-1993، انذارا بتهميش دور منظمة التحرير وقياداتها التي أيدت العراق وراهنت على مغامرته. أحست قيادة م.ت.ف أن القطار بدأ يفوتها فبدأت باجتماعات سرية بينها وبين الكيان الصهيوني انتهى بسلسلة من الاتفاقيات حادت عن أصل الصراع وأسبابه ونتائجه وقدمت فيه اعترافا رسميا بشرعية الكيان الصهيوني وحقه في الوجود على 78% من أرض فلسطين التاريخية، في حين أن الطرف الآخر لم يقدم تنازلا مكافئا عدا اعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي مفاوض عن الشعب الفلسطيني. في تلك الاتفاقات أرجأ الكيان الصهيوني كل القضايا التي لها مدلولات متعلقة بأية حقوق قانونية أو سياسية للشعب الفلسطيني ولو جزئياً، إلى ما أسماه قضايا الحل النهائي بما فيها القدس وحق العودة والاستيطان على الأراضي الفلسطينية و الحدود والسيادة. ومع عودة قيادات م.ت.ف

NOT FOR DISTRIBUTION OR QUOTATION

إلى الداخل عام 1994، انتقل ثقل العمل السياسي الفلسطيني لأول مرة من الخارج إلى الداخل، والتي استطاع المحتل الاسرائيلي من خلالها أن يمسك فعليا بمفاصل القرار الفلسطيني من خلال تحكمه بالأرض بموافقة الضحية، وفي فرض الارادة والأمر الواقع وسلب الآخر مرونته في التحرك بل وتكبيله باتفاقات اقتصادية مجحفة تابعة له، بالإضافة الى التنسيق الأمني المهين. كذلك حولت عملية المفاوضات اللامحدودة والمستمرة لعقود القرار الوطني الفلسطيني من منظمة تحرير ذات العلاقات الدولية والبعد العالمي والإنساني، إلى السلطة الفلسطينية الملحقة بالاحتلال والمكبلة باتفاقات جعلت جوهر شرعيتها ووجودها بالنسبة للمحتل هو في الحفاظ على أمنه وشرعيته وتقليل كلفته بل وفي تقنين حالة الاحتلال العسكري والقبضة الأمنية. في عهد أوسلو زادت وتيرة بناء المستوطنات/المستعمرات وزاد عدد المستوطنين/المستعمرين من حوالي 125 ألف إلى أكثر من 700 ألف أي الى 6 أضعاف، موزعين على مئات المستوطنات والبؤر الاستيطانية داخل الضفة الغربية المحتلة. كانت الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000-2002) بمثابة انذار للكيان الصهيوني بقدرة الشعب الفلسطيني رغم قسوة الاحتلال على تنظيم نفسه وفرض ارادته وزعزعة أمن الاحتلال واستقراره من خلال مقاومة شعبية مؤلمة ومكلفة له، مما أدى إلى تصعيد قيادة فلسطينية جديدة أكثر طوعا له ولا تؤمن أو تدعو لأي مقاومة حقيقية للاحتلال يمكن أن تؤلمه أو تزعزع استقراره، حتى أن ذلك الانبطاح والتعامل السلبي مع أي شكل من أشكال المقاومة أثر تأثيرا سلبيا مباشرا على المسار التفاوضي نفسه والذي لم يثمر عن شيء بعد أكثر من ربع قرن من التفاوض العبثي.

بعد مسار أوسلو والاعتراف التاريخي لقيادة م.ت.ف بشرعية الوجود الاسرائيلي على أرض فلسطين التاريخية، كان أمام الكيان الصهيوني ثلاث خيارات استراتيجية لانهاء الصراع المتعلق بمستقبله ووجوده. إذا اختار قادة العدو الصهيوني أن يكون داخل كيانه وتحت سيطرته أغلبية يهودية، وأن يحافظ على الجوهر الديمقراطي للدولة (بأغلبيته اليهودية) فذلك يعني قبول فيما أطلق عليه حل الدولتين وذلك باعطاء الفلسطينيين دولة (أو دويلة) يقطن فيها معظم الفلسطينيين للابقاء على يهودية الدولة والحفاظ على أغلبية يهودية في كيانه تضمن نظاماً ديمقراطيا بينهم. أما اذا اختار قادة الكيان الصهيوني كل الأرض من نهرها إلى بحرها ومن شمالها إلى جنوبها مع الخيار الديمقراطي لنظامها فذلك يعني حل الدولة الواحدة والتي يتساوى فيها العربي الفلسطيني مع اليهودي الإسرائيلي، وبذلك الخيار تتلاشى فكرة يهودية الدولة وينتهي الحلم الصهيوني، وهو الأمر المرفوض من كافة الأحزاب الصهيونية بمختلف أيديولوجياتها وتنوعاتها وطوائفها لأن جوهر المشروع الصهيوني يعتمد على العنصرية والفوقية ورفض مساواتهم مع كل ما هو غير يهودي. باختصار حل الدولة الواحدة كان الهدف الفلسطيني الذي دعت إليه م.ت.ف قبل تحولها الى هدف الدولة الفلسطينية على أي أرض فلسطينية بعد تبنيها لبرنامج النقاط العشر عام 1974. هذا الحل كما ذكرنا رفضته كل الأحزاب الصهيونية وحلفاؤهم الغربيون.

حل الدولتين كان هدف مسار أوسلو الذي أوهم العديد أنه سيكون نهاية الصراع، كما أنه حصل على تأييد ما يسمى بالمجتمع الدولي وقواه العظمى، نفس القوى التي كانت قد ساندت الكيان الاسرائيلي عبر السنين وساعدته على الاستقرار و الاستمرار، أصبحت بعد أوسلو من المنادين و الداعين لذلك الحل بناء على قبول الطرف الفلسطيني به لأنه أقل التكاليف بالنسبة لمستقبل الصراع ويبقى على الكيان الصهيوني قوياً ومتماسكاً. ولكن مع استمرار زيادة وتوسعة المستوطنات/المستعمرات الصهيونية عبر سنوات أوسلو، اعترف أغلب الخبراء الدوليين باستحالة قيام دولة أو دويلة فلسطينية قادرة على البقاء. كان الخيار الاسرائيلي النهائي اذن هو في الابقاء على احتلال أرض فلسطين التاريخية أوضمها اما لاعتبارات دينية أو ايديولوجية أو تاريخية أو استراتيجية أو من خلال حسابات الربح والخسارة أمام خصم يعتبرونه ضعيفا ومنقسما. أرغمت المقاومة الشرسة و العنيدة ضد الاحتلال الاسرائيلي العدو الصهيوني من الانسحاب من جنوب لبنان عام 2000 ومن غزة عام 2005 بعد أن اقتنع قادته آنذاك أن مشروعهم في جنوب لبنان وفي قطاع غزة أصبح مكلفاً وغير

NOT FOR DISTRIBUTION OR QUOTATION

ذي جدوى، وقرروا بعد ذلك أن يستنفروا جهودهم على فرض الأمر الواقع داخل الضفة بما فيها القدس الشرقية من خلال الاستيطان والتهويد (والتي تمثل مساحتها تقريبا 21% من أرض فلسطين التاريخية، في حين أن قطاع غزة يمثل فقط 1,4 % وكان سكانه عام 2005 حوالي مليون وربع مليون فلسطيني أراد الكيان الصهيوني حينها أن يتخلص منهم ويحد من استنزاف قواته.)

مع صعود اليمين الاسرائيلي بأحزابه المختلفة وانتصاراته الانتخابية المتتالية لأكثر من عقد من الزمن أصبح وهم أوسلو في مهب الريح وأدركت حينها السلطة الفلسطينية - ولكن بعد فوات الأوان - أن رهانها التاريخي قد خسر خسرانا مبينا، وأنه لم يعد لديها خيارات حقيقية في ما يطلق عليه بمفاوضات حل الدولتين، لاسيما بعد أن كشف الوسيط الأمريكي غير النزيه وجهه، حيث تبنى كل المواقف الاسرائيلية وروايتها المتهافتة في ما يسمى بصفقة القرن، وتجاهل بصورة مزرية المفاوض الفلسطيني المتعاون معه أمنيا، ولكن لم يعد عنده شيء يقدمه على طاولة المفاوضات. كانت الخطة الأمريكية-الاسرائيلية في صفقة القرن قد أزاحت كل قضايا الحل النهائي من طاولة المفاوضات في محاولة وقحة وجلفة لتصفية القضية الفلسطينية، كما استغلت الصفقة/الصفعة/السرقة مأزق النظام العربي وتخبطه بعد ثورات الربيع العربي والتمدد الايراني في المنطقة واحساس هذه الأنظمة بالتهديد المباشر لأمنها، وهي التي تعتمد في بقائها واستئثارها بالسلطة والثروة على الاستبداد والقمع. كانت النتيجة الطبيعة للوضع الجيو-بولوتيكي للمنطقة في تقدير صاحب القرار الأمريكي والاسرائيلي أن الوقت قد حان للقفز على القضية الفلسطينية على حساب حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية، ولايجاد تحالف واعتراف بين الكيان الصهيوني والأنظمة العربية المعادية لتحرك الشعوب وثوراتها من أجل نيل حقوقها وحريتها وكرامتها. وبدوره كان الكيان حريصاً على تطبيع علاقاته مع تلك الأنظمة وإنشاء تحالف معها لحرصه على وجود أنظمة ضعيفة ومستبدة وتابعة لقوى أجنبية ذات علاقة استراتيجية معه، تضمن هيمنته الاقليمية وفرض خياراته الاستراتيجية وارادته السياسية. في ظل هذه البيئة الاستراتيجية المتردية وحالة الانقسام العربي والفلسطيني (بعد أن استطاع العدو أن يستغلها ويعمق الانقسام بين غزة ورام الله)، ومع انكسار ثورات الربيع العربي وتراجعها، وصعود اليمين الاسرائيلي وتفرده في الساحة، كان القرار الاسرائيلي هو اختيار الثلاثة عناصر مجتمعة وعدم الاكتراث للأطراف الدولية أو القوى الإقليمية ما دام الجانب الأمريكي في صفه. قرار الكيان الصهيوني كان في اعلانه وتصميمه على يهودية الدولة والادعاء بنظامها الديمقراطي (للأغلبية اليهودية بصيغتها العنصرية) الذي لا يعترف للفلسطيني بأية حقوق سياسية أو قانونية أو حتى إنسانية، وللاحتفاظ كذلك بالأرض كاملة إما بضمها أو باحتلالها القائم والفعلي. هذا الخيار هو ببساطة خيار دولة (الأبارتاهيد) أي دولة الفصل العنصري، والرفض الكامل لحل الدولة الواحدة أو الدولتين. في خياره هذا يحاول العدو أن يتذاكى ويقنع العالم أن هناك خيارا رابعا غير حل الدولة الواحدة أو الدولتين أو الابارتيد بطرح نظرية الدولة المسخ منزوعة السلاح والسيادة والكرامة تماما كالممالك العشر لباندوستونات جنوب افريقيا في القرن الماضي. بالتأكيد لن ينطلي هذا الطرح للفصل العنصري بنسخته الإسرائيلية على أحد، ولن يكون مقبولا أو مستساغا في القرن الحادي والعشرين. ولكن النتيجة النهائية لفرض هذه الارادة هي أن المشروع الوطني الفلسطيني بصيغته التي بدأت بعد حرب 1973 من خلال برنامج النقاط العشر عام 1974، ومروراً بالاعتراف عام 1988، ومسيرة أوسلو منذ 1993 - بما فيها الاتفاقيات والتهديدات الأمنية والاقتصادية المذلة المتتالية، قد وصل إلى نهاياته المأساوية بالفشل الذريع والموت البطيء.

لذلك فإن النتيجة المنطقية للمشروع الوطني الفلسطيني الآن لا بد أن تكون في عودة الصراع العربي- الاسرائيلي إلى أصله وجوهره من خلال الادراك التام لتناقض المشروع الصهيوني مع الوجود العربي الفلسطيني وحقوقه المشروعة واستحالة الجمع بينهما لأنه ببساطة يريد نفينا وانهاءنا. إن الهدف الاستراتيجي في المشروع الوطني الفلسطيني يجب ان يكون في تفكيك المشروع الصهيوني وكيانه بكل مؤسساته وآلياته وأدواته. قد يرى البعض ان هذا

NOT FOR DISTRIBUTION OR QUOTATION

أمر بعيد المنال لاختلال موازين القوى ولكن المشروع الصهيوني كأي مشروع بشري له مقومات وخصائص وأسباب قوة وضعف. لذا لا بد للمشروع الوطني الفلسطيني أن يقدم حلا كاملا وشاملا للصراع تكون من نتائجه ومآلاته ما يلي:

1) العودة الكاملة لحقوق الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها، ولأن المشروع الصهيوني قائم على نفي الآخر فإنه لاسبيل لاسترداد هذه الحقوق إلا بتفكيك هذا المشروع نهائياً لأنه خطر ليس فقط على الفلسطينيين، ولكن أيضاً على شعوب المنطقة بل وعلى الديانة اليهودية نفسها لأنه قائم على أيديولوجية عنصرية احلالية استعلائية وعلى ربط الدين اليهودي السماوي بهذه الايدولوجية.

2) ان هذا الصراع أكبر من قدرة الشعب الفلسطيني على حسمه بإمكاناته وقدراته. ولكن لولا صمود الشعب الفلسطيني ونضاله وجهاده لأكثر من مائة عام واستعصائه على الاستئصال أو الاستسلام لانتهى هذا الصراع منذ زمن. ولولا اصرار أغلبية الشعب الفلسطيني كذلك على عدم التنازل عن حقوقها في أرضها وعودتها وهويتها (رغم تنازل بعض القيادات) لانتهى الصراع. ولولا تمسك الشعب الفلسطيني بوطنه (بعد تجربة النكبة الكبرى) ورفضه للرحيل أو الجلاء رغم الاحتلال و القمع والحصار، لكان أسهل للعدو أن يمرر مخططاته وفرض ارادته. الشعب الفلسطيني كان وسيظل رأس الحربة في هذا الصراع وسيظل يدفع الثمن الأكبر من تضحياته وتضحيات الأجيال القادمة، ولكن هذا قدره الذي لا مفر منه، فإما أن يعيش تحت الاحتلال رهن إرادة عدوه مهانة وذل، وإما أن يبقى متحدياً بإرادته وتضحياته وصموده ومقاومته المستمرة حتى تحقيق كافة أهدافه في التحرير والعودة وهزيمة عدوه. ولكن مع كل هذا فإن الشعب الفلسطيني هو جزء (ولو كان أساسيا) من معادلة القوة لا يكفي وحده لحسمها وحلها، كما أنها لا تحل أو تحسم بدونه.

3) المشروع الصهيوني كان حلاً للآباء الأوائل للمشروع الذين أرادوا أن يحلوا المشكلة اليهودية في أوروبا العنصرية والتي رأى قادتها أن يحلّوا هذه المشكلة على حساب حقوق الشعب الفلسطيني ووحدة الأمة العربية. لذلك سخرت الحركة الصهيونية كل امكاناتها وقدراتها وأقامت الأحلاف والمؤسسات واستخدمت كل الأدوات لتحقيق أهدافها، ولكنها كأي مشروع لها نقاط ضعف ونقاط قوة. وبالمثل على المشروع الوطني الفلسطيني أن يتحرر من كونه مشروعاً محصوراً بشعب صغير ويتحول إلى مشروع تحرر عالمي وانساني يحشد كل الطاقات والامكانات ليس فقط على نطاق الأمة العربية والاسلامية بل على نطاق العالم أجمع، لأنه قضية تحرر إنساني عادل ضد حركة استيطانية احلالية عنصرية عدوانية ظالمة. هذا يستوجب القيام بإنشاء حركة تضامن عالمية مع فلسطين تُخرج القضية الفلسطينية من محيطها المحلي والإقليمي إلى عالميتها على كل المستويات بما فيها ايجاد قيادات عالمية تأخذ مواقعها وشرعيتها في الصراع من خلال نضالها والتزامها وعطائها.

4) مع سقوط أوسلو وانتهاء وهم حل الدولتين سينتقل عاجلاً أو آجلاً مركز ثقل القضية الفلسطينية بتجلياتها المختلفة إلى الخارج مرة أخرى. هذا بالطبع لا يعني انتهاء دور الداخل بل تحوله بعد انتهاء دور سلطة اوسلو كشريك ومعين للمحتل في الحد من المقاومة أوقمعها وخفض تكلفة الاحتلال، وإلى انعتاق القضية وخروجها من مجالها المحلي أوالاقليمي الى عالميتها وانسانيتها، وليتصدر عندها الداخل ويتعاظم دوره في المقاومة المباشرة الشاملة بكل أشكالها المتاحة والتي تهدف إلى استمرار صموده وإضعاف وخلخلة الاحتلال بعد فقدانه لأدوات محلية كانت تعينه على السيطرة والتحكم. يمثل فلسطينيو الخارج اليوم أكثر من نصف الشعب الفلسطيني بينما نصفه الآخر تحت الاحتلال أو الحصار أو داخل نظام عنصري بغيض. النتيجة المنطقية لهذا الانتقال والتحول في الاشتباك مع المشروع الصهيوني هي صعود الفعاليات وتكثيف الأنشطة التي تستهدف الاحتلال ومؤسساته وأدواته على كافة الأصعدة والمجالات والجغرافيات. مهمة المشروع الوطني الفلسطيني وقتها لن تكون محصورة فقط كما كانت في العقود السابقة في مسألة قيام دولة منزوعة السلاح وتحت الاحتلال الفعلي والجبروت الصهيوني والارادة الخارجية كما هي

NOT FOR DISTRIBUTION OR QUOTATION

حال المهزومين والمأزومين. ستكون هناك مهمتان رئيستان لهذا المشروع. الأولى هي دعم صمود الشعب الفلسطيني في الداخل وفي أماكن تواجده في الشتات ومساندته للحصول على حقوقه الكاملة. والمهمة الثانية هي في الاشتباك مع الحركة الصهيونية العالمية وأسباب قوتها في كل مكان وعلى كافة الأصعدة وفي كل المجالات اقتصادياً وسياسياً وقانونياً واعلامياً واجتماعياً وثقافياً وأكاديمياً وفنياً وحقوقياً وانسانياً.

5) كأي كيان سياسي أو حركة اجتماعية فإن الكيان الصهيوني منذ نشأته له عوامل ومقومات ومحددات استراتيجية تضمن بقاءه واستمراره. ولذا ستكون المهمة الاستراتيجية لتحقيق مشروعنا الوطني الفلسطيني هي تحديد هذه العوامل والمحددات والعمل على تقويضها واضعافها وانهائها بكافة السبل والوسائل. ولأن كثيراً من هذه المحددات قد يكون خارج دائرة الفعل الفلسطيني المباشر، فإن ذلك يستدعي وجود حركة تضامن عالمية فاعلة يدخل في دائرتها دول وحكومات ومؤسسات وحركات وأحزاب وشخصيات والفعل الشعبي والجماهيري تعمل من خلال خطط استراتيجية ومنظومات متكاملة وعمل دؤوب لتقويض هذه العوامل واضعاف هذه المحددات والتي بدورها ستؤدي تدريجيا إلى تفكيك المشروع الصهيوني تماماً كما تفككت أنظمة شمولية وعنصرية وطائفية وعدوانية من قبل كالنازية والاتحاد السوفيتي ونظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وغيرهم.

6) في قلب هذا المشروع سيكون هناك دور كبير للشعوب وليس فقط للنخب. ستزى الشعوب أن لها دوراً كبيراً في مواجهة المشروع الصهيوني وفي الاشتباك معه وفي دعم صمود الشعب الفلسطيني للابقاء على هذا الصراع والمتناقض مع مشروع نفي الآخر، حياً ومستمراً. لن يقتصر الفعل التضامني والاشتباكي فقط على المجال السياسي أو الإعلامي أو القانوني، بل سيتعداه لكل ما يُضعِف هذا الكيان من مقومات قوة حتى يحاصر على كل الجبهات وفي كافة المجالات. ستكون المقاومة ضد المشروع الصهيوني والنضال ضد توسعه وتمدده وعنصريته هي العنوان الأكبر لحركات التحرر العالمية ضد العدوان والاستغلال والعنصرية والاستكبار.

7) عندما تصبح القضية الفلسطينية هي مركز الصراع ضد الظلم والاحتلال والقمع والعنصرية والاستبداد والاستغلال، سيصبح حينها الصراع عالمي الوجهة وانساني المآل يتجاوز الصراعات الأخرى ويفرغها من سلبياتها كالصراعات الطائفية والاثنية والقبلية والطبقية والايدولوجية التي شغلت الأمة وشعوب العالم الثالث أو النامي لعقود. ستصبح وقتها فلسطين هي الميزان وهي البوصلة والمسطرة، ليس لأن شعبها مظلوم أكثر أو معاناته أكبر من غيره، ولكن لطبيعة الصراع والعدو الذي يستهدف الجغرافيا والتاريخ والمستقبل والقائم على التمدد ونفي الآخر واضعافه والهيمنة عليه.

8) لا بد للمشروع الوطني الفلسطيني أن يستعيد عالميته بعد متاهة أوسلو ليكون عنواناً وشريكاً في تحرير مستضعفي وفقراء العالم كالعديد من حركات التحرر وحقوق الانسان في العالم[1] ضد الاستغلال والعنصرية والاستعباد.

9) هذا المشروع بعد أن تكتمل خطته الاستراتيجية وتبنى مؤسساته وتفعل خططه العملية، والتي كثير منها قائم بالفعل ولكنها بحاجة إلى التفعيل والتشبيك، سيمثل جوهر الفعل والحركة ضد الكيان الصهيوني وامتداداته وأدواته الإقليمية والعالمية ولدعم صمود الشعب الفلسطيني.

10) مع تصاعد كل أشكال المقاومة في اضعاف المحددات الاستراتيجية للكيان الصهيوني، ستأتي لحظة تاريخية معينة يحدث فيها التغيير الاستراتيجي الذي تتغير فيه موازين القوى فيتفكك الكيان ويسقط بعد انهيار عوامل بقائه ومحددات استمراره.

[1] مثل "حركة حياة السود لها قيمة" (Black Lives Matter) في الولايات المتحدة

NOT FOR DISTRIBUTION OR QUOTATION

في رأي كاتب هذه الرؤية أن هناك اثنا عشر (12) محدداً رئيساً لوجود واستمرار الكيان الصهيوني يعتمد عليها في البقاء والتمدد والتحكم في المشهد السياسي. بعض هذه المحددات بدأ فعلاً في التآكل والضعف. على المشروع الوطني الفلسطيني العالمي اذن أن يكثف من عمله وفعله ويركز على الآليات والأدوات والتكتيكات اللازمة لإضعاف كافة أو معظم هذه المحددات التي ستؤدي في النهاية إلى تفكيك الكيان الصهيوني العنصري الاحلالي.

محددات بقاء واستمرار الكيان الصهيوني

تستعرض هذه الورقة بإيجاز مجموعة المحددات أو العوامل والمبادئ الإبستيمولوجية والإستراتيجية التّي تعتبر الركائز الأساسيةً في إنشاء ودعم الكيان الإسرائيلي الصهيوني، فهي الضامن لبقائه وإستمرار وجوده كدولةٍ في المستقبل. **ملخص الرؤية في هذه الورقة هو أنّ تحقيق هدف تفكيك الكيان الصهيوني كنهاية للصراع الإسرائيلي-العربي والفلسطيني، مرتبطٌ على نحوٍ كبيرٍ بإنتهاء أو إنهيار معظم هذه المحددات الاستراتيجية (الضرورات) إن لم يكن كلها**[2].

قبل التفصيل في هذه المحددات الإثنا عشر ،لابد أن نرجع كما ذكرنا آنفا إلى أصل الصراع وكيفية بدايته، وطبيعة المشكلة بالضبط، كما أن ندرك كنه هذا الصراع وماهية الدولة الصهيونية كمشروع كولونيالي إستيطاني احلالي مثلما يعرض لها الصهاينة أنفسهم. وإنه إستناداً إلى مراجع عديدة لعلماء عرب وغربيين فإن التاريخ عرف نوعين من مُجتمعات اليهود عبر العالم: اليهود الّذين عاشوا في العالم الإسلامي (يهود الإسلام)، واليهود الّذين عاشوا في المجتمعات المسيحية الغربية (يهود العالم المسيحي). وإذا أجرينا مقارنة بين الوضع الّذي كان عليه اليهود في العالمين عبر تقديم تحليل تاريخي موجز نجد أنه منذ ميثاق المدينة المنوّرة عاش اليهود كجزء من المجتمع المسلم وتمّ الإعتراف بهم وبحقوقهم طيلة قرون تحت ظلّ الإسلام أو ما تُسميه الموسوعة اليهودية بالعصر الذهبي لليهود، إذ مكنتهم هذه الفترات لا سيما في الاندلس من إزدهار فلسفتهم وبروز علمائهم. في المقابل فإنّ اليهود الّذين عاشوا في العالم المسيحي تحت المظلّة الرومانية والامبراطوريات الأوروبية المتعاقبة، تعرضّوا لكافّة أشكال الظلم والإضطهاد (عند اضطهادهم في هذه الدول لم يجد اليهود الا المجتمعات الإسلامية ليهاجروا إليها ويستقروا فيها كما حدث لهم ابان محاكم التفتيش في الأندلس) ومنهم من كانوا يُخيّرون بين إعتناق المسيحية أو النفي أو القتل بأبشع الطرق. لقد عاش اليهود هناك قروناً في غيتوهات محرومين من أبسط حقوقهم المدنية والقانونية. وعلى الرغم من تحررهم النسبي بعد عصر التنوير والنهضة والثورة الفرنسية، إستمرت العنصرية والتمييز ضدّهم، وتجسّدت أمثلة عن ذلك في المذابح الروسية في نهايات القرن التاسع عشر، وفي قضية ألفريد دريفوس سيئة السمعة سنة 1894 في فرنسا، والتّي قادت إلى تأسيس الحركة السياسية الصهيونية الحديثة. لقد خلص العديد من اليهود هناك بأنّه من غير الممكن لهم العيش بين الأوروبيين خاصّة مع بروز وصعود الدولة القومية، وبدأوا يفكرّون في إقامة دولةٍ قوميةٍ خاصّة بهم، لاسيما بعد تعرّضهم للإضطهاد والتشريد على يدّ الروس في نهاية القرن التاسع عشر، أو القتل والابادة على يدّ النازيين أثناء الحرب العالمية الثانية (الهولوكوست). في سياق هذه الظروف وكما ذكرنا سابقا وُلدت الحركة الصهيونية التّي تحالفت مع قادة القوى الأوروبية لاسيما مع بريطانيا ومع فرنسا بدرجة أقلّ، بعدما وجد الطرفان أرضيةً مشتركةً لتحصيل الفائدة المتبادلة (إنشاء دولة قومية خاصّة باليهود في فلسطين بعد وعد بلفور وسايكس بيكو - التي دعت إلى تقسيم وتفتيت الولايات العربية للخلافة العثمانية - في مقابل تقديم الكيان اليهودي المختلق لخدماتٍ وظيفية للمصالح الإستراتيجية الغربية في المنطقة).

[2] لتفصيل هذه المحددات انظر محاضرة المؤلف على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=ZaNW9AH6uVo&feature=youtu.be

NOT FOR DISTRIBUTION OR QUOTATION

منذ البدايات الأولى لتشكّل الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر، ودولتها "إسرائيل" بعد نصف قرن من ذلك، تحدد هذه الورقة 12 مبدءاً أو حتميةً/ضرورة إستراتيجية كانت ولا تزال أساساً لا غنى عنها في قيام وإستمرار وبقاء دولة الكيان الصهيوني. هذه المحددات هي:

1. الحصرية: يستدعي هذا المحدد على الحركة الصهيونية تجميع كلّ اليهود أو معظمهم حول العالم في أرض فلسطين التاريخية، إذ تفرض هذه الذهنية الإقصائية أن يعيش اليهود فقط في الأرض المقدّسة. يسكن اليوم حوالى ستة ملايين ونصف مليون يهودي في فلسطين، بينما يبلغ عدد يهود العالم حوالي ستة عشر مليونا. أي أن الحركة الصهيونية فشلت بعد أكثر من قرن منذ نشأتها من جلب حتى نصف يهود العالم الى فلسطين. بل أن الهجرات العكسية تتصاعد اليوم، وكلما ازداد الضغط وعظمت المقاومة المشككة بشرعية الدولة بأشكالها المتعددة كلما تراجعت أو توقفت الهجرة وازدادت الهجرة المضادة.

2. الإستبعاد: في هذه الحتمية يتم إستبعاد ونفي كلّ من هو غير يهودي. وللقيام بذلك لجأ الكيان الصهيوني في بداياته إلى سياسات تدمير المنازل والممتلكات والإرهاب بإستخدام عصاباته وميليشياته. فعلى سبيل المثال فقد تمّ تدمير أكثر من 530 قرية بالكامل كان يسكنها فلسطينيون ما بين 1948-1951 عقب حرب 1948، إذ تمّ ترحيل أصحابها وبناء مستوطنات يهودية لتحل محلّها. ولو راجعنا جداول الأرقام والنسب بالنسبة لعدد السكان، لوجدنا أن العدد الذّي كان عليه اليهود في نهايات القرن التاسع عشر لم يتعد 2,5 في المائة من مجموعة السكان (بينما وصل حوالي الثلث وقت النكبة بسبب الهجرات غير الشرعية لليهود إلى الأرض المقدّسة تحت حكم الانتداب البريطاني). وفي حين أن نسبة اليهود وصلت في ستينيات القرن الماضي إلى 90 في المائة من عدد السكان داخل الأراضي التي احتلت عام 1948، فإنّ العدد الإجمالي للفلسطينيين الذّين يعيشون في الأرض التاريخية لفلسطين اليوم بما في ذلك قطاع غزّة، والضفّة الغربية والقدس الشرقية، يتجاوز بعد أكثر من سبعين عاما على النكبة والهجرات اليهودية لفلسطين وسياسات الطرد والاقصاء والتضييق، العدد الإجمالي لليهود المتواجدين بأرض فلسطين التاريخية (6,9 مليون عربي فلسطيني أمام 6,7 مليون يهودي)، وهو الأمر الذّي يشير إلى الفشل الكامل لهذه الحتمية أو الضرورة، وذلك يرجع بشكل رئيس إلى صمود وثبات الشعب الفلسطيني الذّي يرفض الإستسلام ومغادرة أراضيه.

3. التمدد والتوسع والاستيطان المستمر: اعتمد الكيان الصهيوني منذ نشأته على استراتيجية التمدد والتوسع. عملت الحركة الصهيونية في بداياتها على إنشاء مستوطنات زراعية للمهاجرين المستوطنين اليهود في فلسطين ثم الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ونهبها أيام الانتداب البريطاني ومرورا بقرار التقسيم الجائر الذي وهبها خمس وخمسين في المائة من أرض فلسطين التاريخية[3] وصلت بعد النكبة الأولى الى ثمان وسبعين في المائة ثم كل فلسطين في أعقاب حرب حزيران. استمر العدو الإسرائيلي في كل حروبه واعتداءاته على استراتيجية احتلال الأرض واستيطانها كما حدث في فلسطين ومصر وسورية ولبنان. استمرت استراتيجية التوسع لعقود ولم تتراجع إلا عندما اصطدمت بمقاومة شرسة كما حدث في جنوب لبنان وقطاع غزة، أو عند حصول العدو على تنازلات استراتيجية هائلة كما حدث في محادثات كامب ديفيد عام 1978 عندما وافق على الانسحاب من سيناء حتى يتم تحييد مصر عن الصراع ويستفرد الكيان الإسرائيلي باحتلال واستيطان الأراضي الفلسطينية وبهيمن على المنطقة.

4. خلق حقائق على الأرض (إخضاع الطرف الآخر للأمر الواقع): يُعدُ هذا المصطلح مصطلحاً جيوبولتيكياً يفرض بموجبه الفاعل وضعاً في الواقع مُخالفاً لما هو مُجرّد. في هذه المحدد أو الحتمية، إستخدمت الحركة الصهيونية هذا الصراع لأكثر من قرن من أجل تحصيل سيطرة تدريجية تمّ كاملة على كلّ أرض فلسطين، إضافة إلى أراضي أخرى على غرار مرتفعات الجولان في سوريا أو مزارع شبعا في لبنان. الأمثلة على ذلك عديدة في هذا الصدد. يوجد اليوم

[3] مع أنها بعد ثلاثين سنة من الاحتلال البريطاني لم تمتلك إلا 6،5 في المائة من الأرض رغم كل أنواع الابتزاز واستخدام أساليب الإرهاب للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية

NOT FOR DISTRIBUTION OR QUOTATION

قُرابة ال 131 "مستوطنة" و 110 "بؤرة إستيطانية" في الضفة الغربية فقط، من دون إحتساب القواعد العسكرية. كلّ هذه المستوطنات فرضت بالأمر الواقع في إنتهاك صارخ للقانون الدولي، وفي ظل شروط حياة لا تطاق للفلسطينيين المتواجدين تحت الاحتلال، هي بالقطع أسوء بكثير من البانتوستانات سيئة الصيت المعروفة سابقاً بالفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

5. إنشاء دولة عسكرية حامية: حتّى قبل تأسيسها، أنشأت إسرائيل مجتمعا عسكريا، حيث تعتبره ضرورة إستراتيجية بالغة الأهميّة بالنسبة لمقتضيات "الأمن والبقاء"، وحيث ترتكز أهمّ القرارات الحاسمة للدولة على حسابات عسكرية وأمنية. فعلى سبيل المثال، تُعدُّ الميزانية العسكرية الإسرائيلية (قياسا لكلّ فرد) الأعلى في العالم. باختصار، لقد أنشأت الصهيونية على نحو أساسي دولة عسكرية، بلغت ذروتها في عسكرة المجتمع وعسكرة ذهنية "مواطنيها" أيضا. ولكن هذا المحدد يضعف يوما بعد يوم لاسيما بين الفئات الاجتماعية المهمشة وكذلك بين الطبقات المثقفة والمتوسطة كما العليا والشباب.

6. تكوين وتطوير عقيدة عسكرية تدعو الى إستخدام القوة المُفرطة للإنتصار على جميع الأعداء: وذلك من خلال الحفاظ على التفوّق العسكري والتكنولوجي على خصوم الكيان الصهيوني مجتمعين. فمن وجهة نظر منظري استراتجيتها العسكرية والأمنية، على إسرائيل أن تنتصر في كلّ حروبها ضدّ جميع الأعداء، وأنه يجب عليها أن تقاتلهم على أراضيهم، كما أنّها لا تستطيع ولا تريد أن تخوض حروباً طويلة الأمد بسبب الآثار المُدمرّة للحروب الطويلة على إقتصادها. الا انه في حروبها الأربعة على لبنان وقطاع غزة في السنوات الأخيرة فشل الكيان الصهيوني في هزيمة خصومه وفرض ارادته السياسية رغم وحشية وقسوة آلته العسكرية. بل إنه منذ حرب حزيران لم يستطع الكيان الصهيوني أن يحسم أي حرب خاضها لصالحه بشكل نهائي.

7. الحفاظ على إحتكار الأسلحة النووية: أطلقت إسرائيل برنامجها النووي في خمسينيات القرن المنصرم بمساعدة فرنسا وذلك على الرغم من الإحتمال الضعيف لإستخدامها السلاح النووي نظرا لأسباب جغرافية معروفة. إلاّ أنّها تعتبره خياراً ناجعاً للردع، أو أنه لا يمكن إستخدامه إلاّ كخيار إنتحاري أخير (أو كما يُعرف في الأدبيات الدينية اليهودية بخيار شمشون). ولكي يتم لها ذلك، حرصت إسرائيل على منع جيرانها من تحصيل السلاح النووي مثلما فعلت عندما قصفت المنشآت النووية العراقية سنة 1981، أو المفاعل السوري سنة 2007. تمتلك إسرائيل اليوم ما بين 200-400 سلاح نووي، إذ تمارس ضغطاً هائلاً لوقف أو إبطال برامج التكنولوجيا النووية السلمية الإيرانية. وبالتالي فإن حصول أي دولة أو قوة معادية للكيان الصهيوني في المنطقة على هذه التكنولوجيا يبطل هذا المحدد ويصبح غير ذي قيمة.

8. بناء أكثرِ أجهزةِ الأمنِ والمخابرات كفاءةً وتطوّراً وتعقيدا وكذلك إنشاء الأجهزة الأمنية القاسية والوكالات المخابراتية اللازمة للسيطرة على المراكز السكانية الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها، والقضاء على التهديدات المحتملة، بما في ذلك خلق نظام ضخم من الإغتيالات والتصفيات الجسدية، والمحاصرة والتضييق والسجن والاعتقالات، إضافة إلى التلاعب بالسياسات الإقليمية، من خلال وكالات الموساد، والشاباك، وآمان، والشين بت، وغيرها من الأجهزة التي تُمنح صلاحيات إستثنائية لإنتهاك عدد لا يحصى من قوانين حقوق الإنسان والتحايل على القوانين والمواثيق الدولية. في الواقع، ربّما يوجد قُرابة ال 150,000 عميل إسرائيلي في الأرض المحتلة اليوم يسيطرون على كلّ جانب من جوانب حياة الفلسطينيين لجعلها حياةً لا تطاق من أجل كسر إرادتهم ودفعهم نحو الإستسلام. لذا كلما ضعفت القبضة الأمنية من خلال وسائل عديدة بما فيها المقاومة المستمرة والملاحقات القانونية لعناصره وقياداته دوليا كلما ضعف الكيان واهتزأ واختلت منظومته الأمنية.

NOT FOR DISTRIBUTION OR QUOTATION

9.الاعتماد الكامل على قوى دولية عظمى أو كبيرة وجهات مانحة اقتصادية وتسهيلات تجارية حتّى وإن إضطرت إسرائيل إلى تقديم خدماتها كدولة عميلة:

في هذا الصدد هناك العديد من الأمثلة التاريخية بالعودة مثلاً إلى فترة الإحتلال والإنتداب البريطاني (1918-1948)، أو بعد قيام الدولة، حيث تحالفت إسرائيل مع العديد من القوى الدولية. وهي اليوم تحظى بدعم كامل من الولايات المتحدة لا سيما منذ بدايات سبعينات القرن الماضي. كلما استطاعت حركات التضامن في العالم من العمل في مجتمعات هذه الدول لقطع او إضعاف هذه العلاقة الحيوية بينهم كلما ضعف الكيان. باختصار الكيان الصهيوني لا يستطيع ان يبقى او يستمر اليوم بدون الدعم الأمريكي العسكري والسياسي والدبلوماسي والإعلامي والاقتصادي والتجاري والتكنولوجي بل وفي كافة المجالات. هنا تصبح الساحة الامريكية في هذه الرؤية الاستراتيجية (بعد الداخل الفلسطيني) من أهم ساحات الاشتباك مع الحركة الصهيونية ومؤسساتها ولوبياتها وحلفائها ومناصريها.

10. المحافظة على ولاء يهود العالم لا سيما الصهاينة (خصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا) عبر تقديم دعم دائم وكبير لإسرائيل من خلال التأثير أو السيطرة على العديد من المؤسّسات السياسية والإعلامية والاقتصادية والثقافية وغيرها، ومن خلال إنشاء برامج لتعبئة وحشد لليهود في جميع أنحاء العالم، وخاصّة فئة الشباب باعتبارهم مخزونها ودعمها الاستراتيجي. يعتبر الكيان الصهيوني هذا المحدد ضرورة مهمّة واستراتيجية لاستمراره واستقراره، لأنّه إذا ما أُصيبت تعبئة الصهاينة في جميع أنحاء العالم بالضعف (بين الصهاينة سواء اليهود منهم أوغير اليهود مثل الصهاينة الانجيليين)، فإنّ ذلك سيحدّ من قدرة الكيان الصهيوني على البقاء أو قدرته على التوسع الإستعماري الإستيطاني.

11. إبقاء الأعداء والخصوم منقسمون وضعاف: ولكي يتّم ذلك، يسعى الكيان الصهيوني جاهدا الى تجزئة الشرق الأوسط وما وراءه. فعلى سبيل المثال، يسعى الصهاينة الى جعل الشعب الفلسطيني مقسّماً بين غزّة والضفّة الغربية والقدس، وبين الفلسطينيين"الإسرائيليين" والشتات، وغيرها من التقسيمات، حتّى ينشغل الفلسطينيون بخلافاتهم وتضعف عزائمهم. وهو أيضا ما تقوم به في البلاد العربية والإسلامية، فعلى سبيل المثال فإن "خطّة أوديد ينون" التي تمّ وضعها سنة 1982 وبتأييدٍ من وزير الدفاع وقتها ورئيس الوزراء لاحقا أرييل شارون[4]، فإن الخطّة صُمّمت لتجزئة المنطقة بأكملها وإعادة تشكيلها لصالح إسرائيل لتكون القوة المهيمنة الوحيدة المتواجدة بين مجموعة من الدول الهشّة (يرى مثالا لذلك أيضا دور الكيان الصهيوني في انفصال جنوب السودان والمحاولات المستمرة في المناطق الكردية لانفصالها.).

12. تبوّؤ هيمنة إقليمية من خلال التحالف مع الأقليّات والإنفصاليين والمستبدين في منطقة الشرق الأوسط. هناك العديد من الأمثلة لإبراز هذه المحدد، منها مثلا ما حدث في أعقاب الإنتفاضات العربية عام 2011 عندما شعر الكيان الصهيوني بالخوف على وجوده إذا ما تمكّنت الجماهير العربية وصارت حرّة قادرة على إنتخاب حكومات وأنظمة ديمقراطية تعكس الإرادة الحرّة للشعوب. يعتقد القادة والمؤيّدون الإسرائيليون أنّه إذا حدث ذلك، فإنّ بقاء إسرائيل سيكون على المحكّ. لذلك تحالفت إسرائيل مع القوى المضادة للثورات في المنطقة، وحشدت العديد من القوى والمؤسّسات الكبرى من أجل قلب هذه اللحظة الاستثنائية التاريخية لصالحها. بالإضافة إلى ذلك، لإسرائيل تاريخ طويل في دعم بعض الإنفصاليين والأقليّات في المنطقة كما فعلت مع الموارنة في لبنان خلال فترة الثمانينيات، أو مع الإنفصاليين الأكراد منذ الخمسينيات وحتى الآن، أو كما فعلت في جنوب السودان في الآونة الأخيرة.

[4] هذه الخطة كشفها وترجمها الأكاديمي الإسرائيلي المعارض اسرائيل شاهاك في عام 1982
انظر: https://ifamericansknew.org/history/zionistplan.html

NOT FOR DISTRIBUTION OR QUOTATION

الخلاصة: قدمت هذه الورقة رؤية تتلخص في أنّه عندما تصبح كل أو معظم المحددات الإستراتيجية المذكورة سالفا غير قابلة للعمل أو منتهية، فإنّ ذلك من شأنه أن يُضعف دولة الكيان الصهيوني ويهدّد وجودها ويُجبرها بمرور الزمن على التفكك والإنهيار. لذا، يجب اهتمام العاملين للقضية الفلسطينية على كافة المستويات بالنظر في المحددات الإثني عشر المذكورة آنفا والتعامل معها وفقًا لذلك من أجل إعادة تنشيط النضال ضد الكيان الصهيوني وجعله خياراً إستراتيجياً[5]. علاوة على ذلك فإنّ المشروع الصهيوني سيَضعف أيضاً على نحو كبير عندما تحدث تغييرات بنيوية واستراتيجية في المدى المنظور في المنظومة الدولية أو الإقليمية بناء على اعتبارات عديدة متعلقة بتحول العالم تدريجيا الى نظام متعدد الأقطاب. هذه التغيرات سوف تُجبر الكيان الصهيوني على تقديم تنازلات هائلة عبر إلغاء أو الحد من أيديولوجيته العنصرية المتأصّلة. بالإضافة إلى ذلك أيضا، فإن هناك العديد من الديناميات الداخلية داخل المجتمع الإسرائيلي التي ستؤدّي مع مرور الوقت إلى زعزعة إستقراره وإضعافه على نحوٍ كبير (العربي ضد اليهودي، اليهودي الشرقي ضد الغربي، العلماني ضد المتدين، الغني ضد الفقير، المستوطن ضد ساكني المدن، العجائز ضد الشباب.. الخ.)

إن التحولات الاستراتيجية في موازين القوى لا تتحقق إلا برؤية استراتيجية وإرادة صلبة وعمل دؤوب. قبل نصف قرن كانتا تركيا وإيران تُحسبان في معسكر الأعداء يستقوي بهم الكيان الصهيوني ويتحالف وينسق معهما ضد جيرانهم العرب، اليوم يعتبرهم الكيان الصهيوني ومن ورائه الحركة الصهيونية وحلفائها في معسكر خصومهم. هذا التغيير الاستراتيجي في ميزان القوى خير دليل ان القوة والضعف ليست أمورا حتمية بل من المتغيرات مادام الصراع يبقى محتدما يحمله المؤمنون بالرؤية والعازمون للإرادة والعاملون للقضية لحين تحقيق أهدافهم.

أخيراً، فإنه لا بد من التأكيد على أهمية إنشاء حركة تضامن عالمية تسعى لإنهاء نظام الفصل العنصري الإسرائيلي من خلال تفعيل ومتابعة العديد من التكتيكات والتي تشمل ضمناً حركة المقاطعة وسحب الإستثمارات وفرض العقوبات[6]، وهو أمرٌ من شأنه أن يعزل دولة الفصل العنصري الإسرائيلي ويُجبرها على التفكك أو الانهيار. ستؤدي هذه الرؤية الى عودة ثقل الفعل السياسي والمقاوم للمشروع الصهيوني للخارج بعد تغييب دام ثلاثة عقود. هذا بالطبع لا يعني تقزيم دور الداخل وانما تكامله مع ادراك أن جزءا كبيرا من الصراع سينتقل الى ساحات الخارج. العنصر الفلسطيني في الخارج سيكون رأس الحربة في رسم استراتيجيات الفعل ودفعه للأمام من خلال تفعيل كل مؤسساته بما فيها مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بعد تحريرها من السيطرة الفصائلية واستعادة ميثاقها واسترداد الشعب الفلسطيني لها من خلال آليات ديمقراطية أو ثورية. ولكن هذا الفعل الفلسطيني المقاوم لا بد أن يصاحبه ويشاركه أيضا في الفعل والتأثير حركات تضامن عالمية تعمل معه جنبا الى جنب في كل الأماكن وعلى كافة الأصعدة وفي كل المجالات أفقيا ورأسيا لتفعيل الصراع ولكن ليس من أجل ترسيم حدود أو انشاء دويلة، وإنما من أجل تفكيك كيان عنصري استيطاني احلالي يستهدف الأرض والانسان. لن تُؤدّي وقتها نهاية الظلم والعنصرية في فلسطين إلى إستعادة العدالة والحرية للفلسطينيين فحسب، بإعتبارهم الضحايا الأساسيين للحركة الصهيونية، بل ستنقذ أيضاً اليهودية، بإعتبارها إيماناً مقدّساً، من العقائد العنصرية للصهيونية وتَحُول دون تدنيس دين عظيم وتشويه مكانته في التاريخ. اذا عجز الغرب عن حل المشكلة اليهودية وصدّرها لنا على حساب الشعب الفلسطيني وحوّلها الى المشكلة أو القضية الفلسطينية، فإن تاريخ العالم العربي والإسلامي يؤكد على الترحيب بأي مضطهد يهودي في الغرب ليهاجر منه الى حيثما شاء في العالم الإسلامي الفسيح ولكن بدون الحركة الصهيونية أو كيانها العنصري أو على حساب أي حق من حقوق الشعب الفلسطيني.

---

[5] هناك المئات من التكتيكات التي يمكن أن تُنقل هذه المحددات منها ما هو على مستوى الدول والحكومات، ومنها على مستوى الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية والمؤسسات والشركات، ومنها على مستوى الشعوب والأفراد سيتم عرضها ومناقشتها في ورقة أخرى.

[6] انتشار حركة ال BDS حول العالم جعلها تصبح من أكثر الحركات شعبية وتأثيرا وتهديدا لشرعيته.

NOT FOR DISTRIBUTION OR QUOTATION